دمج الخدمات المصرفية الإسلامية في السوق المصرفية التقليدية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية

–دراسة مقارنة بين الجزائر وبريطانيا–

Integrating Islamic banking services into the traditional banking market in Islamic and non-Islamic countries -Comparative study between Algeria and Britain-

إيمان لعمايرية[1]، عبد الواحد غردة[2]

[1]كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري،قالمة، الجزائر،lamairiaimane@univ-guelma.dz

[2]كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري،قالمة، الجزائر،abdelouahed.gherda@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/18 تاريخ القبول: 2023/09/12 تاريخ النشر: 2023/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الآليات التي تتبعها بريطانيا للتحول نحول المصرفية الإسلامية، ومن ثم مقارنتها مع الجزائر بالإضافة إلى معرفة الأهداف والأسباب التي أدت ببريطانيا للجوء إلى التمويل الإسلامي، مع أنها دولة غير إسلامية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التطور التكنولوجي في بريطانيا قد ساهم بشكل كبير في إنتشار التمويل الإسلامي، إضافة الى مدى قوة وتطور الجهاز المصرفي البريطاني، والدعم الحكومي من خلال تسهيل القوانين والتنظيمات لممارسة العمل المصرفي الإسلامي، على خلاف الجزائر التي لا تزال متأخرة في مواكبة التطورات التي وصلت إليها المصرفية الإسلامية عبر العالم.

كلمات مفتاحية:خدمات مصرفية إسلامية.،مصرفية إسلامية.،نوافذ إسلامية.

تصنيفات JEL: E5، G2، G21

Abstract:

This study aims to try to know the mechanisms that Britain follows to transform into Islamic banking, and then compare them with Algeria, in addition to knowing the goals and reasons that led Britain to resort to Islamic finance, even though it is a non-Islamic country.

The study concluded that the technological development in Britain has contributed significantly to the spread of Islamic finance, in addition to the strength and development of the British banking system, and government support through facilitating laws and regulations for the practice of Islamic banking, unlike Algeria, which is still lagging behind in keeping pace with developments. Islamic banking reached all over the world.

Keywords: Islamic banking services; Islamic banking; Islamic windows.

Jel Classification Codes:E5, G2, G21**.**

1.مقدمة:

خلال السنوات العشرين الماضية، كان هناك وعي عالمي متزايد بالتمويل الإسلامي ونمو متسارع فيجميع أنحاء العالم، حتى في أعقاب الإضطرابات العالمية التي عاشتها الأسواق المالية، حافظت البنوك الإسلامية على استقرارها وأبدت مقاومة، وهو ما جعل التمويل الإسلامي أحد أسرع المجالات نموا في السوق المالية العالمية، وتعتبر بريطانيا موطنا رئيسيا للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي، وبإعتبار لندن مركز مالي عالمي رائد منذ القرن السابع عشر، سعت بريطانيا إلى جعلها بوابة التمويل الإسلامي في العالم الغربي، من خلال بروز سياسات حكومية داعمة، بوضع أطر تنظيمية متطورة نسبيًا لإستيعاب صناعة التمويل الإسلامي المتنامية،وهو ما سهل من عملية تأسيس بنوك إسلامية في بريطانيا وفتح العديد من النوافذ الإسلامية في الكثير من البنوك التقليدية والمؤسسات المالية، ومن هنا وإذا كان هذا حال دولة غير إسلامية سعت للإستفادة من توجهات الشريعة الإسلامية في مجال المال، فإن الجزائر من المفروض هي الأولى للإستفادة من ذلك بإعتبارها دولة إسلامية تتوفر فيها كل المقومات، خاصةوأنالسوقالجزائريةكبيرة،وبإمكانهاأنتكونبيئةجيدةلنموالقطاعالماليالإسلامي،ومنالمؤكدأنإدخالالتمويلالإسلاميبالجزائرسيدفعفئاتكثيرةمنالمجتمع إلى اللجوء اليه.

وعلى ضوء ذلك فإن إشكالية دراستنا تتمحور حول مقارنة آليات دمج خدمات المصرفية الإسلامية في السوق المصرفية التقليدية في دولتين إحداهما إسلامية وأخرى غير إسلامية.

فرضيات الدراسة:

- ساهمت الإصلاحات التشريعية والتنظيمية بشكل كبير في بناء البنوك الاسلامية في بريطانيا.
- يعتبر الهدف الأسمى بالنسبة لبريطانيا في التحول للمصرفية الإسلامية هو جلب أموال المسلمين والعالم العربي لبنوكها، أما بالنسبة للجزائر فهدفها جلب الأموال المتواجدة في السوق الموازية.
- ساهم التطور التكنولوجي والرقمي في بريطانيا في تسهيل إنشاء بنوك إسلامية او دمج الخدمات المصرفية الاسلامية في البنوك التقليدية، على عكس الجزائر التي تعتبر بعيدة تكنولوجيا ورقميا.

أهداف الدراسة:

لا يمكن أن تخلو هذه الدراسة من الغايات والمقاصد العلمية التي اقيمت من أجلها وهي:

- إبراز بعض الجوانب المتعلقةبالخدمات المصرفية الإسلامية وآليات تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية.
- التعرف على مختلف المراحل التاريخية والأطر التشريعية التي مر بها التمويل الإسلامي في بريطانيا.
- التعرف على مختلف المراحل التاريخية والأطر التشريعية التي مرت بها المصرفية الإسلامية في الجزائر.
- إيضاح مختلف الفروقات بين المصرفية الإسلامية في بريطانيا وفي الجزائر.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي لبيان المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالدراسة، وأيضا المنهج التاريخي من خلال عرض كل المراحل التاريخية التي مرت بها المصرفية الإسلامية في بريطانيا والجزائر من النشأة الى مختلف الإجراءات والإصلاحات التشريعية والتنظيمية، بالإضافة الى المنهج المقارن من خلال مقارنة مختلف الجوانب التي تتعلق بالمصرفية الاسلامية والتي تميز بريطانيا عن نظيرتها الجزائر في هذا المجال.

2.الخدمات المصرفية الإسلامية وآليات تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية

تعبر الخدمات المصرفية الإسلامية عما تحققه من منفعة مع حاجات العميل من خلال التزام المنتجات والخدمات بكافة صيغها بأحكام وقيم الشريعة الاسلامية.

1.2 مفهوم الخدمات المصرفية الإسلامية:

تعرف الخدمات المصرفية على أنها مجموعة من النشاطات والعمليات التي تقدم من قبل البنك للعملاء بهدف تلبية حاجياتهم ورغباتهم(تيقاوي، 2015، صفحة 364)، أما في البنوك الإسلامية فبالإضافة إلى ذلك فإنها تعمل على تقديم منافع مالية وإجتماعية وإستشارية مقابل عمولة او أجر بعيدا عن الفائدة الربوية ووفقا لأحكام الشريعة لإسلامية(أبو أنس و غيث، 2020، صفحة 359).

2.2الخدمات المصرفية التمويلية في البنوك الإسلامية:

تمثل الخدمات التمويلية في صيغ التمويل التي تعتمدها البنوك الاسلامية لممارسة نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية، ولتلبية رغبات العملاء الراغبين في الحصول على التمويل اللازم، وتتميز هذه الصيغ بالشمولية فهي مناسبة لكافة الانشطة الاقتصادية أو الاجتماعية او الزراعية، وتنقسم إلى صيغ تمويل تعتمد على المشاركة وأخرى تعتمد على المديونية.

2.2. 1 صيغ التمويل القائمة على المشاركات

– **المضاربة:** عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال (رب المال) للطرف الاخر (المضارب) ليعمل فيه، ويتم توزيع الربح بينهما بنسب متفق عليها مسبقا، والخسارة يتحملها صاحب المال وحده مالم يكن هناك تقصير من المضارب أو تعديه(الوادي و سمحان ، 2008، صفحة 57).

– **المشاركة:** وهي الاتفاق بين طرفين أو أكثر على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأس مال المشروع وإدارته(المكاوي، مستقبل البنوك الاسلامية في ظل التطورات الإقتصادية العالمية، 2003، صفحة 315).

– **المزارعة:** تعرف بأنها عقد شركة بين طرفين أحدهما مالك الأرض والآخر العامل عليها، فهي دفع الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها، ويكون الزرع بينهما(المكاوي، مستقبل البنوك الاسلامية في ظل التطورات الإقتصادية العالمية، 2003، صفحة 321).

– **المساقاة:**

هيعقديقومعلىإصلاحورعايةوسقايةوقطفثمارالشجربجزءممايخرجمنثمرها،وهيعقدشركةبينمالكالشجرأوالزرعوالعاملعليه،علىأنيقوماالأخيربخدمةالشجرأوالزرعمدةمعلومةفينظيرجزءشائعمنالغلة(بوعوينة و قاسي ، 2022، صفحة 205).

– **المغارسة:** تعرف بأنها دفع الارض الصالحة للزراعة لشخص حتى يغرس فيها شجرا على أن يتم اقتسام الشجر والارض بين الطرفين حسب الإتفاق(ملاك و زايد، واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19، 2021، صفحة 108).

2.2. 2 صيغ التمويل القائمة على المديونية

–**المرابحة:** يتم فيها الاتفاق عللا البيع بالثمن المعتبر راس المال، والذي اشتريت به مع زيادة في الربح ويكون معلوم، أي بسعر التكلفة زائد الربح بنسبة معينة من رأس المال، أو مبلغ محددا.

– **الإستصناع:** هوعقد مع الصانع على عمل شيء معين في الذمة كصناعة الاواني والالبسة وغيرها، يلتزم فيه البائع بصنعها بمواد من عنده بأوصاف محددة وثمن محدد، ويكون ذلك حالا او مؤجلا او على اقساط(المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة، 2009، الصفحات 52-68).

– **السلم:** وهو إتفاق لشراء سلعة معينة، بكمية وجودة محددة وبسعر متفق عليه مسبقا، تسلم في تاريخ مستقبلي معين، ويدفع المصرف الإسلامي بصفته المشتري كامل سعر الشراء عند إبرام عقد السلم، أو بعد فترة لاحقة لا تتجاوز يومين إلى ثلاثة أيام فقط(الكراسنة، 2013، صفحة 13).

– **الإجارة:**تعرف بأنها عقد على منفعة مقصودة قابلة للبذل لمدة معلومة بعوض معلوم وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك كل الثمن فورا، وقد ينتهي عقد الاجارة بتمليك الأصل(ملاك و زايد، واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19، 2021، صفحة 108).

3.2 تحول البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي:

ترغب العديد من الدول بإختلاف أسبابها إلى إتباع العمل المصرفي الإسلامي، وحتى يتسنى لها ذلك عليها القيام بعملية التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية، ويكون ذلك عبر مراحل إما كليا أو جزئيا حسب رغبة البنك.

3.2. 1 مفهوم تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الاسلامية

يقصد بتحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأن ينتقل البنك من الصيرفة المعتمدة على سعر الفائدة إلى التعامل بالمصرفية الإسلاميةالمبنية على الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، سواءً كليا من خلال الإلتزام الكامل للبنك بالمصرفية الإسلامية، أو جزئيا من خلال إعتماد بعض المنتجات فقط(بن زكورة ، 2020، صفحة 243).

3.2. 2 أسباب التحول الى العمل بالمصرفي الإسلامي

توجد مجموعة من الأسباب لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية بخلاف السبب الرئيسي الشرعي المتمثل في الإبتعاد عن الفائدة الربوية أخذا وعطاءً والإلتزام بالشريعة الإسلامية أحكاما وقيما وأخلاقا، وتتمثل هذه الأسباب الأخرىفيما يلي(رديف ، 2015، صفحة 131):

- تلبية رغبات الزبائن التقليديين الذين يرغبون في تنويع مجالاتتعاملاتهم نحو المنتجات المالية الإسلامية.
- المنافسة على جلب شريحة واسعة من الزبائنتفضل العمل المصرفي الإسلامي وترفضالتعامل بالربا.
- محاولة رفع معدلات عائد الاستثمار المصرفية المتوافقة مع أحكامالشريعة الإسلامية.
- دخول أحد البنوك الإسلامية في شراكة مع بنك تقليدي، منخلال شراء حصة من أسهمه، ثم محاولة التأثير من الداخل من أجل تغيير النظامالأساسي من خلال الجمعية العامة.

3.2. 3أشكال التحول الى العمل المصرفي الإسلامي

هناك العديد من الطرق التي يمكن للبنك اختيارها للقيام بعملية التحول في ممارسة نشاطاته وفق أحكام الشريعة، ومن أهمها:

– **التحول الكلي:** يكون من خلال إحلال الأعمال المخالفة لمقاصد الشريعة الإسلامية بالأعمال التي تتوافق معها، وبذلك يتحول البنك كليا إلى العمل وفق احكام الشريعة الاسلامية، وهو الشكل الأكثر مصداقية لكونه خالي كليا من أي شبهات.

– **التحول من خلال إستحداث البنك التقليدي لخدمات وصيغ مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية:** بحيث يتم تقديمها مع باقي الخدمات المصرفية التقليدية دون اعطائها أي استقلالية فيكون بذلك مزيج بين ما هو مباح شرعا وما هو محرم، وقد انتشر هدا الشكل من التحول في دول الخليج خاصة السعودية، مثل البنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض.

– التحول من خلال إنشاء البنوك التقليدية لبنوك جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: وتكون بذلك ملكية البنك او جزء منه تابعة للبنك التقليدي في حين يكون البنك المنشئ مستقل إداريا، وهو من أقل الأشكال شيوعا وانتشارا(عبدي عمر، 2016، الصفحات 79- 81).

– التحول من خلال قيام البنك التقليدي بإنشاء نوافذ إسلامية متخصصة: ويكون ذلك من خلال تخصيص وحدة من البنك التقليدي تقوم بتقديم خدمات مصرفية وإستثمارية مصرفية متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، ويتمتع هدا الشكل بالاستقلالية المكانية فقط المتمثلة في المكان المخصص لممارسة المعاملات الإسلامية، دون التمتع بالاستقلال المالي والاداري عن البنك التقليدي(بن زكورة ، 2020، صفحة 244).

– التحول من خلال فتح فروع متخصصة تتوافق مع الشريعة الاسلامية: وهي عبارة عن وحدة مصرفية إسلامية متكاملة النشاط، تتمتع بإستقلال نسبي خاص يميزها عن باقي الفروع التقليدية في علاقتها بالمركز الأساسي للبنك التقليدي، ويتطلب فتح فرع إسلامي إلى موافقة البنك المركزي بفتح فرع جديد أو بتحويل فرع قائم، ويشترط على البنك الأم التزام الفرع بالنظام المحاسبي للبنك وبإعداد البيانات الدورية حسب الجداول المقررة وتحت المسميات التقليدية(عمراني، 2022، صفحة 456، 457).

3.التطورات التاريخية والتشريعية للمصرفية الإسلامية في بريطانيا

مرت المصرفية الإسلامية في كل الدول سواءً الإسلامية أو غير إسلامية بالعديد من التطورات التاريخية والتشريعية، وبريطانيا والجزائر على حدٍ سواء مرتا بالكثير من التطورات ساهمت في تحديد معالم العمل المصرفي الإسلامي في تلك الدول.

1.3التطوراتالتاريخية للمصرفية الإسلامية في بريطانيا:

أدخل كانت بريطانيا من السباقين في العمل المصرفي الإسلامي، وتعود تجربة التمويل الإسلامي في السوق المالية البريطانية الى أواخر السبعينات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي وذلك بالسماح لعدة شركات إستثمار إسلامية بالعمل من خلال مكاتب أو نوافذ في مدينة لندن(بلوافي و شاشي، 2011، صفحة 12)، وقد عرفت المصرفية الإسلامية رواجا كبيرا على عدة مراحل تاريخية، ولديها حاليًا 4 بنوك إسلامية عاملة بالكامل، أي أكثر من أي دولة غربية أخرى، تتمثل في البنك الإسلامي البريطاني (IBB) المسمى بنك الريان حاليا والذي تأسس سنة 2004، وتبلغ أصوله 2339 مليون جنيه إسترليني، وأسهمه 150 مليون جنيه إسترليني، وأرباح قدرها 3.8 مليون جنيه إسترليني، وهي أرباح منخفضة مقارنة بما حققه البنك سنة 2019 حيث قدرت ب 6.1 مليون جنيه إسترليني، بسبب طغيان جائحة الفيروس التاجي سنة(Mohammed , 2021) 2020 ، وكذلك بنك لندن والشرق الأوسط(BLME) الذي أُعطي له الترخيص سنة 2007، وقد تم إطلاقه لربط أسواق بريطانيا والشرق الأوسط من خلال المصرفية الإسلامية History) of BLME, 2022) ، وأيضا تم تأسيس بنك قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) QIB (UK)سنة 2008، بهدف تطوير وتقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في بريطانيا، وقد رخص من قبل هيئة التنظيم الاحترازية(PRA)وخاضع لرقابة هيئة السلوك المالي (FCA)و(PRA(QIB (UK) , 2020, p. 05 ، بالإضافة إلى بنك جيتهاوس Gatehouse Bank Plc، الذي أنشئ سنة 2007، مقره لندن، وهو من البنوك الأكثر نموًا في بريطانيا(gatehouse bank, 2022).

ويتم عرض البنوك والمؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في بريطانيا عبر عدة مراحل تاريخية في الجدولالتالي:

الجدول 1: مراحل تطور البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا

1970	–يقدم وسطاء سوق لندن في السبعينات إدارة سيولة بالجملة باستخدام السلع
1982	دار المال الإسلامية التي تتخذ من سويسرا مقرا لها تفتح مكتبا في لندن يقدم خدمات إدارة الاستثمار

1983	-إنشاء أول بنك إسلامي" البركة" في لندن سعت من خلاله إلى تقديم الخدمات المالية للمسلمين البريطانيين، وبعد تشديد المتطلبات التنظيمية وتوقف عن العمل سنة 1993 -تأسيس أول شركة تأمين إسلامي بريطانية (التكافل) تكافل المملكة المتحدة المحدودة
1995	-أصبحت جامعة لوبورو أول جامعة غربية تعترف وتعتمد تدريس المصرفية الإسلامية على مستوى الماجستير بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية في بريطانيا. -نظمت المؤسسة الإسلامية في بريطانيا، بالتعاون مع جامعة لوبورو، مؤتمرًا كبيرًا بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، ناقش فيه محافظو بعض البنوك المركزية في الدول الإسلامية مع محافظ بنك إنجلترا إمكانية السماح للبنوك الإسلامية بالعمل في بريطانيا لخدمة سكانها المسلمين.
1997	-قروض عقارية إسلامية مقدمة في بريطانيا من قبل بنك الكويت المتحد UAB(الآن البنك الأهلي المتحد)، تتمثل في توفير منتج من المالية الإسلامية لتمويل شراء المنازل من خلال صيغة المرابحة، وأعتمد البنك على هذه الصيغة فقط إلى غاية 1999، ثم قام بالإعتماد على صيغة الإجارة
2000	إستضافت إحدى الجامعات البريطانية الشهيرة المؤتمر الدولي الرابع للاقتصاد الإسلامي، وبذلك تكون الدولة الأوروبية الوحيدة التي تقيم مثل هذا الحدث المهم على المستوى الدولي.
2003	-قدم بنك HSBCحسابات بنكية إسلامية وتمويل إسلامي لشراء المنازل، وقد سمي القسم الإسلامي للبنك ب "أمانة"
2004	-ترخيص بنك الريان بي أل سي (البنك الإسلامي البريطاني سابقا) -يقدم بنك ABCقروض عقارية إسلامية تحت علامة البراق التجارية
2006	-ترخيص البنك الأوروبي الإسلامي للاستثمار والذي توقف سنة 2018 -أول صكوك مدرجة في بورصة لندن
2007	-ترخيص بنك لندن والشرق الأوسط بي إل سي -ترخيص شركة الاستثمار أميري كابيتال توقفت سنة 2018 -هيئة الخدمات المالية تحدد النهج التنظيمي للمصرفية الإسلاميةب " التمويل الإسلامي في بريطانيا: التنظيم والتحديات"
2008	-ترخيص مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) المحدود (بيت التمويل الأوروبي سابقا) -ترخيص Gathouse Bank Plc -ترخيص حيازات التأمين الإسلامية البريطانية، التأمين الأساسي -تحدد الورقة الاستشارية CP08/22متطلبات المخزن المؤقت للأصول السائلة لجميع البنوك البريطانية
2012	- ترخيص مصرف أبو ظبي الإسلامي (المملكة المتحدة) المحدود وتوقف سنة 2020 -أمانة HBCيخرج من سوق المملكة المتحدة
2013	-إذن اكتتاب الكوبالت
2014	-تصدر حكومة المملكة المتحدة أول صكوك سيادية لها -ترخيص شركة أرابيسك لإدارة الأصول -أطلقت تام لإدارة الأصول صناديق استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
2015	-تأسيس جمعية التأمين الإسلامي في لندن -بدأ بنك إنجلترا مشروع التسهيلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
2017	-ترخيص شركة التمويل الجماعي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية -أطلقت شركة CLOMBIA THREADNEEDLE INVESTMENTSصندوقا للأسهم العالمية متوافقا مع أحكام الشريعة الإسلامية

	–ترخيص شركة تمويل عقاري متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية STRIDEUP HOMES
2018	–إصدار بنك الريان لأول صكوك مدعومة بالرهن العقاري السكني مقومة بالجنيه الاسترليني
2019	–تسجيل شركة PRIMA DOLLAR FACTORINGشركة تمويل تجاري متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
2020	–ترخيص شركة الاستثمار –تسجيل العديد من شركات ووكلاء الأموال الالكترونية وخدمات الدفع المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
2021	–الإطلاق المخطط لمرفق السيولة البديلة لبنك إنجلترا

Source:depending on
- Andrew Hauser, 2020, p 04.
- Belouafi Ahmed, Chachi Abdelkader, 2014, P 49-51.

2.3التطورات التنظيمية والتشريعيةللمصرفية الإسلامية في بريطانيا:

لعبت الحكومة البريطانية دورا رائدا في التشريع والتنظيم لتطوير المصرفية الإسلامية والترويج لها، فبدلاً من تنظيم منتجاتها بتشريعات منفصلة، كان نهجها هو تكييف التشريعات واللوائح الموجودة مسبقًا التي تحكم الأدوات المالية التقليدية لتلبية الهياكل المستخدمة بشكل شائع في المصرفية الإسلامية، فكان هدفها هو ضمان تكافؤ الفرص للمنتجات الإسلامية والأدوات التقليدية، ولذلك قامت الحكومة البريطانية برصد أي معاملة غير متكافئة بين الاثنين والإستجابة لها بشكل إستباقي من خلال تقديم تشريعات وأنظمة علاجية(Dewar & Munib , 2021).

وقد عالجت مشكل إختلاف المصرفية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية من خلال المراحل التالية:

- سنة 2001 أنشأ بنك إنجلترا مجموعة عمل التمويل الإسلامي برئاسة إيدي جورج، محافظ بنك إنجلترا آنذاك للتحقيق في العقبات والعوائق التي تعترض الصناعة الاسلامية وتمكين تطوير المصرفية الإسلامية في بريطانيا، من خلال إضافة فقرات "التمويل البديل" إلى قوانين الضرائب المختلفة.
- سنة 2003 تم تشكيل الإطار الضريبي والتنظيمي وسمح بتطوير منتجات المصرفية الإسلامية (Belouafi & Chachi, 2014)، من خلال إنشاء المجموعة الفنية للخزينة والمجموعة الفنية لضرائب الإيرادات والجمارك لفهم التفاصيل والاهتمامات المحددة ذات الطبيعة الفنية للتمويل الإسلامي، وكان بداية بإلغاء رسوم ضريبة الأراضي (SDLT) يتم تقديمها للأفراد الذين يستخدمون ترتيبات تمويل عقاري بديلة (تغطي الرهون العقارية الإسلامية)، مع الغاء الازدواج الضريبي على الرهون العقارية الاسلامية وتوسيع نطاق الإعفاء الضريبي عليها ليشمل الشركات والمؤسسات.
- سنة 2005تم تمديد أحكام SDLT لتشمل ترتيبات المشاركة في الأسهم، وفي عام 2006 لتشمل الشركات.
  - ايضا في نفس السنة أصدرت الحكومة تشريعات بشأن أدوات المرابحة كترتيب شراء وإعادة بيع (uk & Investment, 2014, p. 11).
  - برزت لندن أيضًا كمركز لتداول السوق الثانوية في الأدوات الإسلامية، بالإضافة إلى صناديق التحوط، يتم تنظيم الصكوك بحيث يكون للمستثمرين مصلحة في التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول الأساسية(Belouafi & Chachi, 2014).
- 2006 أصدرت الحكومة تشريعات لتقليص المشاركة أو تقليص الملكية المشتركة لترتيبات تمويل الممتلكات أو الأصول
  - الإعفاء المقدم من شركة SDLT لكيانات الشركات.

- 2007 تم تشكيل مجموعة خبراء التمويل الإسلامي بالخزينة البريطانية لتقديم المشورة للحكومة حول أفضل السبل لدعم تطوير المصرفية الإسلامية في بريطانيا، وكان ممثلو المجموعة من الحكومة والشركات القانونية والاستشارية ومن الجالية المسلمة، وتمحور اهداف المجموعة حول :
  - بدء الحكومة البريطانية في مراجعة جدوى إصدار صكوك سيادية بالجملة.
  - تنظيمهيئة الخدمات المالية (FSA) لخطط شراء المنزل.
  - إرشادات الإيرادات والجمارك (HMRC) بشأن المعاملة الضريبية لجميع تقنيات التمويل التي تغطي:المبادلات الرأسمالية، ضريبة القيمة المضافة (TVA)،ضريبة أرباح رأس المال(TGC) .
- 2008 إعلان الحكومة البريطانية عن إمكانية إصدار صكوك(uk & Investment, 2014, p. 11)
- 2009 أعلنت وزارة الخزانة البريطانية عن توفير إعفاء من الضرائب على أرباح رأس المال وقواعد بدل رأس المال لتشجيع إصدار الدين الإسلامي في شكل صكوك.(Belouafi & Chachi, 2014)
- 2011 تشكيل أمانة التمويل الإسلامي (UKIFS) لدعم ترويج وتطوير المصرفية الإسلامية في بريطانيا.
- 2013 تشكيل فريق عمل خاصبالتمويل الإسلامي (IFTF): هو فريق عمل، بقيادة وزاري تم تشكيله للترويج لبريطانيا كمركز مالي إسلامي وجذب الاستثمار الداخلي.
  - إستضافت لندن الإجتماع الأول للمنتدى الإقتصادي الإسلامي العالمي(WIEF) خارج العالم الإسلامي (uk & Investment, 2014, p. 11).
- 2021 تصميم مرفق الإيداع المركزي الجديد غير القائم على الفائدة التابع لبنك إنجلترا للمساعدة في تكافؤ الفرص، حيثأعلن"بنكإنجلترا"عنتطويرتسهيلاتسيولةبديلة (FLA)، وهو ما سيوفرللبنوكالإسلامية الفرصةللقيامباستثماراتفيالأصولالسائلةعاليةالجودةوالمتوافقةمعالشريعةالإسلامية(Hauser, 2020, p. 09).

3.3 أهدافبريطانيا للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامية:

حددت الوثيقة الصادرة من الوزير الاقتصادي ايان بيرسون للخزينة البريطانية في ديسمبر سنة 2008، الهدف من وراء اللجوء الى التمويل الاسلامي في بريطانيا، وقد جاءت هذه الوثيقة بهدفين هما(معراج و حديدي، 2015، صفحة 112، 113):

- تعزيز قدرة بريطانيا التنافسية، وذلك بالعمل على أن يكون حي المال في لندن مركزا عالميا للتمويل الاسلامي.
- العمل على عدم استبعاد أي مواطن مهما كانت معتقداته الدنية، من عدم الإستفادة من خدمات القطاع المالي.

ومن خلال ما سبق نرى ان الحكومة البريطانية تسعى لجعل لندن مركزا ماليا عالميا، ومن بين الآليات التي تساعد على تحقيق ذلك هو التحول الى العمل بالتمويل الإسلامي، كما أنها تسعى جاهدة على جلب أكبر شريحة ممكنة من المسلمين لإيداع أموالهم في البنوك البريطانية سواء الإسلامية او التي لديها نوافذ إسلامية تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

4.3 أسبابربطانيا للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامية:

يرجع تطور ونمو المصرفية الإسلامية في بريطانيا إلى عدة عوامل وأسباب ساهمت بشكل كبير في جعل لندن بوابة التمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي في العالم الغربي، ومن بين أهم أسباب النمو ما يلي:

– التوسع العالمي في التمويل الاسلامي: عرف التمويل الإسلاميخلالالسنواتالأخيرة تطورا كبيرا، وأصبحت الصناعة الإسلاميةتستقطبإهتمامالعديدمن

الأطرافالفاعلةفيالنظامالماليالعالمي،فيشيرتقريرالاستقرارالصادرمنمجلسالخدماتالمالية الإسلاميةفيماليزيالعام2020أنحجمأصولقطاعالبنوكالإسلام

يةعالمياقدوصل 1.765 تريليوندولاربنهايةسنة2019، وبمعدل نمو أعلى بنسبة 12.7 %وبزيادة 0.9 %عن سنة 2018، وبالتاليهناكدافعكبيرللحصولعلى حصةمنهذا القطاع(ifsb, 2020, p. 04)، كما ويعتبر التمويل الإسلامي جزءًا مهمًا من حياة المسلمين في بريطانيا، حيث يبلغ مجموعهم حوالي 1.8 إلى 2 مليون، وهو متاح للمسلمين وغير المسلمين. (Ahmad, 2006, p. 42)

– **تطور الأسواق:** تعتبر لندن كمركز مالي عالمي رائد منذ القرن السابع عشر، إذ تتمتع بأسواق عميقة وسيولة جيدة، وتعد البورصات من أكثر الأماكن استخدامًا لإدراج الأدوات المالية وتداولها على مستوى العالم، ولتكون لندن مركز التمويل الاسلامي العالمي قامت العديد من الشركات بإنشاء أو وتوسيع مكاتب في مراكز إسلامية أخرى.

– **النوافذ الاسلامية:** العديد من المؤسسات الدولية الكبرى مثل Citi وDeutsche وHSBCلها فروع في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا لعدة سنوات، فاكتسبوا بذلك معرفة وخبرة كبيرة بالأسواق المحلية، بما في ذلك الأسواق الإسلامية، ولاستيعاب الطلب الجديد والمتزايد على المنتجات الإسلامية، فقد أنشأوا خطوط أعمال تُعرف باسم "النوافذ الإسلامية"، يقع بعضها في بريطانيا والبعض الآخر في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وقد ساهمت هذه النوافذ بشكل كبير في تطوير التمويل الإسلامي بسبب الخبرة العالمية للمؤسسات في تطوير المنتجات وإمكانية وصولها إلى موارد أكبر بكثير من تلك المتاحة للمؤسسات المحلية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا(Ainley, 2007, p. 4).

– **السيولة الفائضة في الشرق الأوسط:** تسعى جل الدول الغربية ومنها بريطانيا الى إمتصاص أموال العرب وخاصة منطقة الشرق الأوسط بما فيها دول الخليج نظرا لثرائها، وقد أدى الإرتفاع الحاد في أسعار النفط منذ سنة 2003 إلى فوائض سيولة ضخمة وزيادة في الطلب على الأصول الإسلامية والتقليدية في دول منطقة الخليج، ولإمتصاص تلك الفوائض لجأت الحكومة البريطانية الى التركيز على إعتماد المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين المسلمين(Gohari, 2008).

– **الأزمةالماليةالعالمية2008:** كان للأزمة المالية العالميةالأخيرةالأثر البالغ في الرغبة بالتوجه الى التمويل الإسلامي، حيثاتجهتالأنظاربقوةللبنوكالإسلاميةوأدواتالصناعةالماليةالناشئة،والتيلمتتأثركثيرابالأزمة لسببجوهريتعلقبتباينالقواعد والأسسالتيترتكزعليهاهذهالتجربةالمتنامية وفقمبدأالمشاركةفي الربحوالخسارة(خطوي و عياد، العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا: مقومات النجاح والتحديات، 2021، صفحة 62).

– **منظم مالي واحد:** هناك عامل آخر مؤسسي ساهم في تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا، وهو سلطة الخدمات المالية (FSA)، حيث تعتبر مسؤولة بشكل مباشر عن تنظيم النظام المالي بالكامل، حيث أنقانون بنك انجلترا لسنة 1998 نقل لها وظائف الاشراف المصرفي والتنظيمي فهي بذلك المنظم القانوني الوحيد في بريطانيا الذي ينظم مجموعة كاملة من المنتجات المصرفية والتأمينية والإستثمارية، بما فيها المنتجات الاسلامية.(Abu Umar , 2013, p. 97).

– **فعالية منظمات الجالية الإسلامية في بريطانيا:** ساهم المسلمين النشطين في بريطانيا بالعديد من المبادرات الفردية والجماعية من خلال تنظيم محاضرات عامة وندوات وإعطاء دورات تمهيدية حول مبادئ وعمليات التمويل الاسلامي وغيرها من المشاركات الفعالة(Belouafi & Chachi, 2014, p. 62).

4. التطورات التاريخية والتشريعية للمصرفية الإسلامية في الجزائر

مر التمويل الإسلامي في الجزائر كغيرها من الدول بالعديد من المراحل عبر مختلف الأزمنة، وقد وضعت لذلك بعض القوانين والتشريعات لتتماشى ومتطلبات العمل المصرفي الإسلامي القائم على قواعد الشريعة الاسلامية.

1.4التطور التاريخي للمصرفية الإسلامية في الجزائر:

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة بنوك تقوم بالأعمال والخدمات المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت منذ أنشأت ماليزيا سنة 1940 صناديق الادخار تعمل بدون فائدة، تلتها باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية سنة 1950، وبعدها سنة 1963 انشأت بنوك الإدخار المحلية في مصر، ثم ازداد عدد البنوك الإسلامية في العديد من الدول في فترة السبعينات والى غاية الان(الوادي و سمحان ، 2008، صفحة 42، 43). ويبدو من ذلك أن بداية نشأة التمويل الإسلامي كانت في بداية أربعينات القرن العشرين، لكن الحقيقة فإنه تم الكشف عن مقالة من قبل الشيخ أبو اليقظان يرجع تاريخها الى سنة 1928 والتي تدعو الى انشاء بنك اسلامي يعمل في الجزائر وفق قواعد الشريعة الإسلامية، فقد اسفرت هده المقالة على محاولة انشاء هذا البنك وتسميته بالبنك الإسلامي الجزائري، حيث تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الإسمي من قبل بعض كبار رجال الأعمال بمدينة الجزائر من المسلمين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع واجهضته وبقيت هذه الحقيقة مغيبة ومجهولة على مدار نحو ثلث قرن(بلعباس ع.، 2013، صفحة 3).

منذ ذلك الحين بقيت الجزائر بعيدة عن المصرفية الإسلامية الى حين صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر وقد تأسس بنك البركة الإسلامي في 1990/12/06، لكن فتح ابوابه رسميا في 1991/05/20(ناصر و بوشرمة ، 2010، صفحة 310)، وهو بنك مشترك بين الشريك الجزائري "بنك الفلاحة والتنمية الريفية 44% والشريك السعودي " مجموعة البركة المصرفية 56%(سياخن، 2020، صفحة 122)، ويعتبر بنك البركة أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية في الجزائر، ثم بعد ذلك بسنوات تأسس بنك السلام في جوان 2006 والذي تم افتتاحه في 2008/10/20 برأسمال 72 مليار دينار جزائري أي "100 مليون دولار" ليصبح حينها أكبر البنوك الخاصة العاملة بالجزائر(ناصر و بوشرمة ، 2010، صفحة 310)، وبقي الحال على ذلك إلى غاية الآن دون فتح أي بنك إسلامي آخر، وأقتصر الأمر على تقديم بعض الخدمات و المنتجات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية و فتح الشبابيك والنوافذ التي تتعامل في إطار الشريعة الإسلامية في تلك البنوك، فحاليا هناك إنتشار واسع لتلك الشبابيك الإسلامية خاصة بعد صدور الانظمة الأخيرة.

2.4التطورات التنظيمية والتشريعيةللمصرفية الإسلامية في الجزائر:

بداية كان قانون النقد والقرض 90-10 المنهج والدليل المتبع لكل ما يتعلق بالنظام المصرفي الجزائري، حيث تم من خلاله تحرير القطاع المصرفيوفتحهأمامالعالمالخارجي، فقد نصالقانونعلىالسماحبإنشاءالبنوكالخاصة الوطنيةوالمختلطة،ومنح تراخيصبفتحفروعالبنوكالأجنبيةفيالجزائر،ممايمكن الجزائرالاستفادةمماتتحهالبنوكالإسلاميةفيمختلف المجالات، وعلى إثر هذا القانون انبثق بنكين هما بنك البركة سنة 1991 وبنك السلام سنة 2008، غيرأننسبةتغطيةهذين المصرفينللمنتجاتالإسلاميةفيالجزائرضئيلة جدا و غيركافيةمعالمتطلباتالحاليةللسوق.

وفي سنة 2010 جاء الأمر03-10 ليوضحشروطإنشاءالبنوك والمؤسساتالماليةوكيفيةتنظيمعملياتجميعالبنوكالعاملةفيالدولة رغماختلافطبيعةعمل البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، فتكون بذلك كل البنوك تخضع لأحكام القوانين للمنظومة المصرفية.

ثم في سنة 2018 صدر العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادر في 2018/12/09 النظام رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 والذي تضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفيةالمتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذاالنظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "تشاركية"

التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، بالإضافة إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للبنوك والمؤسساتالمالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، كما وقد أوضح هدا النظام مفهوم تلك العمليات واعتبرها تتمثل في تلقي الأموال وتوظيفها وتمويلها والإستثمار فيها بحيث لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، وقد اقتصر هذا النظام على المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، والودائع في حسابات الإستثمار(النظام رقم 02-18، 2018).

ويبدو جليا أن هذا النظام فيه شيء من اللبس حيث إقتصر على إعتبار الصيرفة الإسلامية مجرد صيرفة تشاركية ولم يأخذ بالمدى الواسع لهذه الصيرفة، بحيث لم يعطي مفهوما لتلك الصيغ ولا كيفية التعامل بيها.

وفيسنة 2020 تم اعتماد المشرع الجزائري صراحة مصطلح الصيرفة الاسلامية بعد ما كان متحفظ على تبني مصطلح الإسلامية من خلال صدور العدد 16 من الجريدة الرسمية بتاريخ 2020/03/24 والذي تضمنالنظام 20-02،المؤرخفي15/03/2020،والمحددللعملياتالبنكيةالمتعلقةبالصيرفةالإسلاميةوقواعد ممارستهامنطرفالبنوكوالمؤسساتالمالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، حيث يشترط فيها مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم ارتباطها بتحصيل أو تسديد الفوائد.

كما ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الاسلامي المتمثلة في (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الإستثمار)، وقد أوضح المشرع الجزائري في هذا التنظيم مفهوم العمليات المتعلقة بمختلف المنتجات الاسلامية المصرح بها من المادة 5 إلى المادة 12 من نفس التنظيم، مع خضوعها الى طلب الترخيص المسبق لدى بنك الجزائر.

أيضا أفرز التنظيم عن مفهوم شباك الصيرفة الإسلامية واعتبره هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية، يكون مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية ويكون مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية(النظام رقم 20-02، 2020).

ويكون بذلك قد ألغى هذا النظام احكام النظام رقم 18-02 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وهو آخر نظام في انتظار المزيد من التشريعات والقوانين خاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين بنك الجزائر والبنوك الاسلامية، ومنح تسهيلات وتراخيص لاعتماد بنوك اسلامية أخرى.

أما فيما يخص النوافذ الإسلامية فقد سمحت السلطات النقدية والإشرافية في الجزائر لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدمات مصرفية تقليدية، على غرار:(خطوي و لسلوس، النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح، 2020، صفحة 928، 929):

- بنك باريبيا الجزائر (BNP Paribas El Djazair) الذي يقدم منتجات إسلامية من خلال صيغة الإجارة
- بنك تراست الجزائر(TBA) الذي أطلق نوافذ إسلامية تعمل باستخدام صيغة المرابحة وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، وفي 17 ماي 2018 أطلق البنك صيغة الإجارة تحت تسمية " TRUST IJAR"
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر (Housing Bank) بناءً على قرار مجلس إدارة البنك وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء تم إنشاء النوافذ الإسلامية في مارس 2015، تقدم خدمات المرابحة، بيع السلم والإستصناع
- بنك الخليج الجزائر (AGB) يقدم خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال صيغ المرابحة، السلم والإجارة.

– بالإضافة الى تقديم البنوك العمومية خدمات تتماشى مع الشريعة الإسلامية على غرار الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلية.وبنك الجزائر الخارجي.

كما وأن حصيلة المصرفية الإسلامية على مستوى البنوك العمومية منذ إطلاقها وإلى غاية نهاية شهر أوت 2022، تم إحصاء 294 شباك يقدم منتجات الصيرفة الاسلامية وكذا 66.217 حساب في حين بلغت قيمة الودائع 49مليار دينار مقابل تمويلات بقيمة 5 مليار دينار(الاذاعة الجزائرية، 2022).

5. دراسة مقارنةبين الجزائر وبريطانيا في مجال العمل المصرفي الإسلامي

بالرغم من ان بريطانيا دولة غير إسلامية إلا أنها أخذت شوطا بعيدا في المصرفية الإسلامية سواء من ناحية عدد البنوك أو النوافذ الإسلامية ومن بين أهم ما يميز تطورها عن الجزائر في هدا المجال ما يلي:

1.5تطور عدد إصدارات الصكوك في بريطانيا:

أصدرتالحكومة البريطانيةثانيصكوكسيادية (سنداتإسلامية) سنة 2021، وقدتمبيعالصكوكالبالغة 500 مليونجنيهإسترلينيلمجموعةواسعةمنالمستثمرينالمؤسسينالمقيمينفي بريطانياوفيالمراكزالرئيسيةللتمويلالإسلاميفيالشرقالأوسطوآسيا، وهذاالإصدارالثانيمنالصكوكيزيدعنضعفحجمالإصدارالأوللبريطانيا في سنة 2014 والذي كان بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني وقدأدىذلكإلىزيادةالمعروضمنالأصولالسائلةالمتوافقةمعالشريعةالإسلاميةعالميةالجودةإلىالسوقودعمتطويرالتمويلالإسلاميفيبريطانيا، مماجعلالمملكةالمتحدةأولدولةغربيةتصدرصكوكاسيادية(Fara , 2021)، والشكل التالي يوضح حجم إصدارات الصكوك الإسلامية المدرجة في بورصة لندن من 2012 الى 2020.

الشكل 1:عدد اصدارات الصكوك في بورصة لندن من (2012 الى 2020)

Source: Ariff, M., **Calvin W.H. Cheong, A Study of SukukBond Market-Making at the London Stock Exchange, 2011-2020**, the CFA journal, Malaysia, 30 March 2021, p13

من الملاحظ حسب الشكل أن سوق الصكوك ينمو بوتيرة متزايدة منذ ان تم ادراج اول صك الى غاية سنة 2019 أين كان هناك إنخفاض في إصدارات الصكوك بسبب التباطؤ الإقتصادي العالمي الناجم عن جائحة كوفيد-19.

وتقوم وزارة التجارة الدولية البريطانية بحملة واسعة في العالم تضم منطقة الشرق الأوسط والخليج لتشجيع الإستثمار في بريطانيا، ووفقا لتقرير نشره مركز الإعلام والتواصل الإقليمي البريطاني، فقد تم جمع 48 مليار دولار من إصدار 65 برنامج صكوك وبذلك تحتل بريطانيا المرتبة 22 من أصل 124 دولة في العالم تستخدم الصيرفة الإسلامية وهو ما يضعها في المرتبة الأولى في أوروبا، والرابعة من بين الدول ذات الأغلبية غير المسلمة على غرار سنغافورة، وسريلانكا وجنوب افريقيا(هادف، 2020، صفحة 471).

أما بالنسبة للجزائر:فمن المعلوم أن الجزائر لم تطبق بعد مشاريع معتمدة على الصكوك المالية الإسلامية ولا يوجد قانون يوضحها ويشرعها ومن بين أهم معوقات ذلك ما يلي:

– غيابالإطارالقانونيوالتشريعي والتنظيمي الذييُنظمالعملبالصكوكالإسلاميةفيالجزائر خاصة، والمصرفيةالإسلامية عامة.

– القانونالتجاري الذيلايتيحإصدارصكوكالاستثماربصفتهاتمثلحقوقملكيةمتساويةالقيمةدونأنيكونلحاملهاصفةالمساهمين(حفوظة و زبيدي، 2017، صفحة 81، 82).

– قانون البورصة، حيث رفضت لجنة مراقبة عمليات البورصة طلب إدراج صكوك إسلامية لصالح أحد البنوك الإسلامية سنة 2010 وذلك لغياب الإطار القانوني للصكوك الإسلامية في القانون التجاري ولطبيعتها التي تختلف عن السندات التقليدية والأسهم(ملاك و بوخاري، تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية، 2021، صفحة 170، 171).

ويساعد إصدار القانون 20–02 المؤرخ ف 15 مارس 2020، والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية على دفع الحكومة الجزائرية إلى تعديل القانون التجاري الجزائري واستحداث صكوك حكومية لإدارة السيولة النقدية في الجزائر(مداني، 2020، صفحة 554).

وبذلك تكون بريطانيا متقدمة بأشواط بعيدة عن الجزائر في مجال اصدار الصكوك الإسلامية.

2.5تطور بريطانيا في مجال التكنولوجيا المالية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة في إنتاج وتسويق التكنولوجيا المالية، حيث تصدرت بريطانيا قائمة الدول العشر الأولى في هذا المجال، إذ إنها موطن لـ 27 شركة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، متقدمة على ماليزيا وإندونيسيا والإمارات والسعودية، ومن أهمها شركة"My Ahmed"، وهي منصة نقود إلكترونية، أدرجت ضمن صندوق الحماية التنظيمية لهيئة السلوك المالي في ماي، وفي نفسالشهر، أطلقت منصة الإقراض الإسلامي من نظير إلى نظير"Qardus"خدماتها في بريطانيا، وأيضا منصة تداول الذهب المتوافقة مع الشريعة الإسلامية"Minted"، ولحقبهما"Kestrl"،وهو بديل مصرفي متوافق مع الشريعة الإسلامية.

كما وتأمل العديد من الشركات الناشئة في بريطانيابالإلتحاقبركب نمو التكنولوجيا المالية الاسلامية، نظرا للدعم المستمر من طرف السياسيين الذين يرون أنها وسيلة لتعزيز مكانة لندن كمركز مالي عالميبعد خروج بريطانيا من الإتحادالأوروبي، وكذلك لكون التمويل الإسلامي شيء معتاد في الشرق الأوسط على عكس بريطانيا، وهذا يكتسبها ميزة تنافسية ومحاولة الإبتكار في السوق العالمي (خلاوي، 2021).

بالنسبة للجزائر: فإنها لا تزالفيبدايةالطريقمقارنةبماوصلتإليهالتكنولوجياالماليةالإسلاميةفي بعض الدول العربية الأخرى خاصةدولالشرقالأوسط، حيثإستطاعتأنتخطوخطواتمتقدمةفيمجالمواكبةوعصرنةالخدماتالماليةالإسلامية، فباعتبار الجزائر تملك فقط بنكين اسلاميين (بنكالبركةالجزائريوبنكالسلام) فهما يسعيانإلىتطويرالخدماتالمالية الإلكترونيةومواجهةالتحدياتالتيتطرحهاالتكنولوجيا المالية.

حيث عمل بنك البركة على تطويرالتكنولوجياالمعلوماتية والتحول الرقمي، من خلال فتحالوكالةالرقمية،تخصيصفضاءاتفيكلوكالةخاصةبالمعاملات البنكية عن بعد، بطاقةفيزا، تطويرالدفععنطريقالانترنت (الإمضاءعلىاتفاقيةمعكبار المتعاملين بالفوترة)، بطاقة الشركات،وضعمنظومةجديدةتسمحللعملاءبالتواصلمعالبنكعنطريقالرسائلالقصيرة،إمدادالتجار بأجهزة الدفعالإلكتروني، إطلاقالخدمةالبنكيةعنطريقالهاتفالنقال، ونفس الشيء بالنسبة لبنك السلام فقد عمل على تطوير الخدمات المالية الالكترونية(سميرة، كاسحي، و براني، 2022، صفحة 193، 194).

كما ويشارإلىأننشاطشركاتالتكنولوجياالماليةالموجودةفيالجزائريقتصرفقطعلى تصميمحلولوبرامجلفائدةالمؤسساتالمصرفيةوبريدالجزائرمنأجلتوفيرخدمات رقميةلعملائهم(حمدوش، عماني، و بن علي ، 2021، صفحة 550).

علاوة على ذلك فقد أعلن البنك الوطني الجزائري BNA عن تسويق منتجات التمويل الإسلامي عبر الانترنت من خلال المنصة الالكترونية "ديار دزاير"، وهي خطوة جيدة تساهم في زيادة توجه المواطنين نحو التمويل الإسلامي وتعزز دعم مواكبة التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي(وكالة الانباء الجزائرية، 2022).

3.5تطور التنظيمات والتشريعات الخاصة بالمصرفية الإسلامية:

وكما تطرقنا سابقا عن التطور التنظيمي والتشريعي لبريطانيا والجزائر فمن الملاحظ ببساطة أن التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي تجاوزت أشواطا كبيرا في بريطانيا عنه في الجزائر، حيث اعتمدت بريطانيا على تكييف التشريعات الخاصة بالنظام المصرفي التقليدي ومحاولة تعديلها بما يتجاوب مع متطلبات التمويل الإسلامي بالإضافة إلى خلق مجموعة أخرى من التشريعات والقوانين المناسبة وذلك عبر مراحل تاريخية منذ بداية العمل المصرفي الإسلامي إلى غاية الآن.

بينما الجزائر: فكما هو ملاحظ ومعروف فقد إقتصرت تشريعاتها على ثلاثة قوانين، بداية بقانون النقد والقرض 10-90 ثم النظام رقم 02-18سنة 2018، وفي الأخير النظام رقم 20-02 سنة 2020، وهو ما يتطلب من السلطات الجزائرية بذل المزيد من الجهود لتطوير التمويل الإسلامي في الجزائر ومحاولة مواكبة الدول الأخرى لما وصلت إليه من تقدم في هذا المجال، من خلال إزالة العوائق الإدارية التي تعترض تطور التمويل الإسلامي، بحيث تتزايد المطالبة بضرورة توسيع نشاط التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية في الجزائر للاستفادة من ما تقدمه من مزايا من حيث خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع.

4.5مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير البنية التحتية:

يلعب التمويل الإسلامي في بريطانيا دورا مهما في تطوير البنية التحتية ويشمل ذلك على سبيل المثال تمويل التطوير لمشروع the shard، وتجديد محطة الطاقة والقرية الأولمبية، وإعادة تطوير ثكنات تشلسيchelsea barracks، كما تم تمويل أكثر من 2500 منزل في شمال غرب وسط البلاد عن طريق استثمار 700 مليون يورو من قبل بنك جيتهاوس(ord-smith, 2015, p. 09).

أما بالنسبة لمساهمة التمويل الإسلامي في تطوير البنية التحتية في الجزائر فلا وجود له نظرا لعدم تطور هذا النوع من التمويل في الجزائر، بالإضافة إلى عدم وجود بيئة تشريعية منظمة لإصدار صكوك التمويل تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي كصكوك المشاركة والمضاربة وعقد الإستصناع وعقد المرابحة والإجارة، بالإضافة إلى عقد البناء والتشغيل والتحويل B.O.T، فهي تعتبر بديل جيد لتنفيذ مشروعات البنية التحتية في الجزائر.

ع5.5دد مؤسسات التعليم التي تقدم برامج في المصرفية الاسلامية:

يزداد الطلب العالمي على المهارات مع توسع المصرفية الإسلامية، حيث تحتل مؤسسات بريطانيا موقع الصدارة في توفير المؤهلات الأكاديمية والمهنية للصناعة العالمية، وتعتبر الرائد للتعليم والتدريب في مجال المصرفية الإسلامية مع أربع مؤسسات مهنية وما يقارب من 70 جامعة وكلية أعمال تقدم دورات في التمويل الإسلامي(ord-smith, 2015, p. 09)، والشكل التالي يوضح عدد مؤسسات التعليم في عينة من البلدان، والتي تحتل بريطانيا الصدارة فيها.

الشكل 2: عدد مؤسسات التعليم التي تقدم مواد وبرامج التمويل الإسلامي

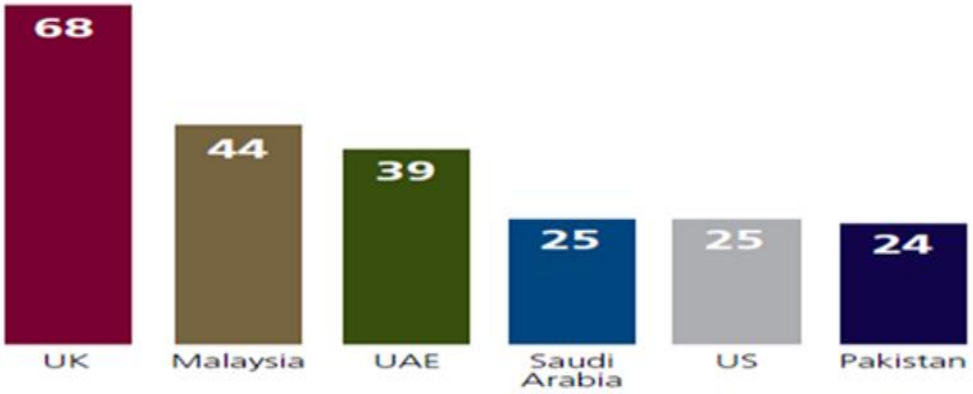

Source: Ord-smith; robin, 2015, p09.

كما تستحوذ بريطانيا على النصيب الأكبر من عدد برامج المصرفية الإسلامية تاليها ماليزيا وباكستان، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 3: التوزيع الجغرافي لبرامج المصرفية الإسلامية

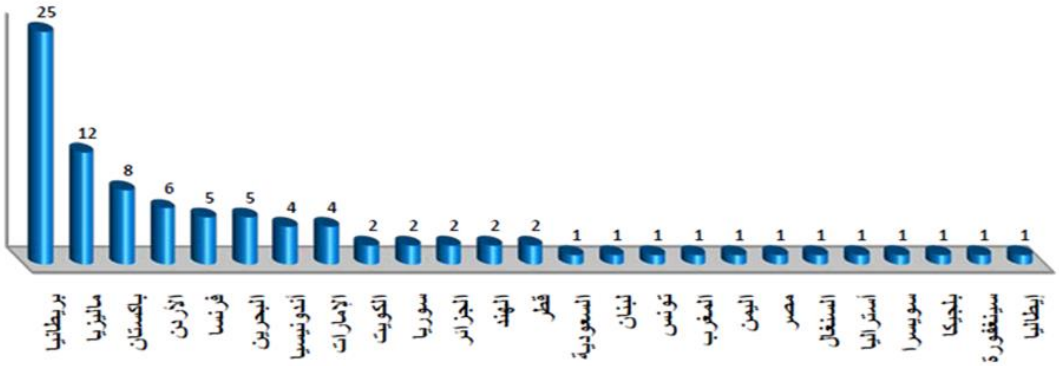

المصدر: بلعباس عبد الرزاق سعيد، بلوافي أحمد مهدي، 2011، ص19.

تتصدر بريطانيا ب 25 برنامج تدريس المصرفية الإسلامية بينما اقتصرت الجزائر على برنامجين فقط: (بلعباس و بلوافي ، 2011، صفحة 19)،وهو ما يوضح الفرق الكبير بينهما.

6.خاتمة:

في ختام هذه الدراسة وفي ظل ما إستهدفته في محاورها السابقة، يمكن القول أن للمصرفية الاسلامية أهمية كبيرة في مختلف أنحاء العالم سواء في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية، وهو ما أثبته هذه الدراسة من خلال التجربة البريطانية والتي عرفت تطورا كبيرا عبر مراحل مختلفة من الزمن، فبالرغم من كون أن الهدف قائم على جلب أموال المسلمين وعلى جعل لندن بوابة التمويل الإسلامي في العالم الغربي إلا أن التجربة لاقت نجاحا باهرا من خلال ما حققته من تفوق في هذا المجال، على عكس التجربة الجزائرية التي لا تزال فتية وفي طور التقدم حيث بإمكانها الاستفادة من التجربة البريطانية من خلال ما قدمته للتمويل الإسلامي من تسهيلات من ناحية التنظيم أو التشريع والقوانين، وفتح المجال أمام إنشاء بنوك إسلامية وليس الإقتصار فقط على النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود الحثية لإرسائها بما يتماشى مع حركية التمويل الإسلامي في العالم، وهو ما يدفعنا في الختام إلى الخروج ببعض النتائج وإقتراح بعض التوصيات في هذا الصدد.

النتائج:

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– بينت الدراسة أن هدف الجزائر هو جلب الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية لتدعيم الإقتصاد، أما بريطانيا فكان أهم هدف لها هو جلب أموال الخليج والمسلمين إلى بنوكها.

– قامت السلطات البريطانية بدعم التمويل الاسلامي من خلال وضع الأطر التنظيمية والتشريعية التي تعمل على تسهيل اللجوء إلى هذا النوع من التمويل.

– تفوقت بريطانيا عن الجزائر في إصدار الصكوك الإسلامية حيث أصدرت صكوك سيادية بقيمة 500 مليونجنيهإسترليني سنة 2021، بينما لا تزال الجزائر تعاني من غياب قانون يشرعها وينظمها.

– تمتلك بريطانيا 27 شركة تكنولوجيا مالية متوافقة مع الشريعة الاسلاميةوهي تطمح للمزيد، إلا أن الجزائر لا تزالفيبدايةالطريقمقارنةبماوصلتإليهاالتكنولوجياالماليةالإسلاميةفيدولالشرقالأوسط والسوق العالمية ككل، نظرا لضعف البنية التكنولوجية من جهة، وقلة وجود البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي في الجزائر من جهة اخرى.

– ساهم التمويل الإسلامي في تمويل بعض مشروعات البنية التحتية في بريطانيا، على خلاف الجزائر التي لم تشهد مساهمته في أي مشروع.

– تعتبر مؤسسات بريطانيا الرائد للتعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي، أما الجزائر فهي تتذيل الترتيب سواء من ناحية المواد والبرامج التي تدرس التمويل الإسلامي أو من ناحية عدد المؤسسات القائمة على ذلك.

– وبالرغم من النجاح الباهر في بريطانيا في التمويل الإسلامي فمن بين ستة بنوك إسلامية، لم يتبقى سوى أربعة، حيث خرج اثنان من السوق المصرفية البريطانية هما: بنك الإستثمار الإسلامي الأوروبي، الذي أعيدت تسميته فيما بعد بإسم رسملة، وبنك أبو ظبي الإسلامي (المملكة المتحدة)، الأول قام بالإنسحاب سنة 2018، والثاني سنة 2020.

الإقتراحات:

علىضوءالنتائجالمتحصلعليها،يمكن الخروج بمجموعة منالإقتراحاتأهمها:

– إعدادالأطرالتنظيميةوالتشريعيةلإصدارقانونخاصبالصكوكالإسلاميةلماتلعبه هاتهالأداةالتمويليةمندورفيسدعجزالموازنةالعامةللدولة، والتوجهنحوإصدارصكوكسياديةتساهمفيتنشيطبورصةالجزائر.

– الإستفادة من التجربة البريطانية فبالرغم من كونها دولة غير مسلمة إلا أنها حققت أشواطا بعيدة عن الجزائر.

– تطبيقنظام 02– 20 وتجسيدالصيغالواردةفيهسيسهمبشكلكبيرفيتوفيرمصادر تمويليةخارجقطاعالمحروقات.

– التوجهنحوفتحبنوكإسلامية في الجزائربدلالشبابيكممايشجعالفردالجزائريأكثرويزيد منثقتهفيشرعيةالمعاملاتالتييقومبهاالبنك.

– بالنسبة لبريطانيا فإن أهم مجال يساهم في نمو التمويل الإسلامي فيها، هو الإستثمار في مجال التكنولوجيا المالية الاسلامية، نظرا لوجود جالية شبانية من العملاء المسلمين الذين يتمتعون بالذكاء التكنولوجي.

7. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم الكراسنة. (2013). *البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
2. أحمد مداني. (2020). نحو صكوك إسلامية حكومية مبتكرة لبنك الجزائر لإدارة السياسة النقدية. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، 10(5).

3. احمد مهدي بلوافي، و عبد القادر حسين شاشي. (2011). التمويل الاسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي*، 24(2).

4. *الاذاعة الجزائرية*. (19 12, 2022). تاريخ الاسترداد 20 01, 2023، من إطلاق الإطار القانوني للصكوك الإسلامية خلال سنة 2023: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/19008

5. الأمير عبد القادر حفوظة، و البشير زبيدي. (2017). استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا). *Revue Des Recherches En Sciences Financieres Et Comptables*، 02(04).

6. العربي تيقاوي. (2015). قياس جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية من منظور العملاء–دراسة تحليلية–. *مجلة الحقيقة*، 36.

7. العونية بن زكورة . (2020). التحول الى الصيرفة الإسلامية في الجزائر –أفاق وتطلعات–. *المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت* ، 02(07).

8. النظام رقم 02-18. (2018). قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المؤسسات المالية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، 73.

9. النظام رقم 20-02. (2020). العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية . *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، 16.

10. حسيبة سميرة، موسى كاسحي، و عبد الناصر براني. (2022). واقع وتحديات التكنولوجيا المالية الاسلامية في الجزائر. *مجلة البحوث والدراسات* ، 02(19).

11. حيزية هادف. (2020). الصكوك الإسلامية مرونة وفعالية في الأداء رغم التحديات وتوالي الأزمات– التجربة البريطانية كدليل– 2004-2020. *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 13(03).

12. خلاوي. (22 05, 2021). *التكنولوجيا المالية الإسلامية.. ثورة جديدة يشهدها الاقتصاد العالمي*. تم الاسترداد من الغد: https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-

13. رائد أبو أنس، و مجدي غيث. (2020). ماهية الخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية: أبعادها، وعناصرها، وخصائصها –دراسة تحليلية. *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية*، 16(01).

14. سلوى ملاك، و رابح زايد. (2021). واقع تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19. *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية* ، 12(01).

15. سلوى ملاك، و لحلو بوخاري. (2021). تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر في ظل نظام الصيرفة الإسلامية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، 06(01).

16. سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة . (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. *مجلة الباحث*، 07.

17. سليمة بوعوينة، و يسمينة قاسي . (2022). فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة الابداع*، 12(02).

18.عبد الرزاق بلعباس. (2013). صفحات من تاريخ المصرفية الاسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في اواخر عشرين القرن الماضي. *دراسات اقتصادية اسلامية*، 19(02).

19.عبد الرزاق سعيد بلعباس، و احمد مهدي بلوافي . (2011). *برامج ومواد التمويل الإسلامي في مؤسسات التعليم العالي: الملامح والاتجاهات*. جدة: مركز ألحاث الإقتصاد الإسلامي.

20.محمد عمراني. (2022). التشريعات الجديدة لمداخل المصرفية الإسلامية في الجزائر وموائمتها للمرجعية الفكرية الإسلامية. *مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة*، 05(01).

21.محمد محمود المكاوي. (2003). *مستقبل البنوك الاسلامية في ظل التطورات الإقتصادية العالمية*. مصر: المنصورة.

22.محمد محمود المكاوي. (2009). *أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة*. مصر: المكتبة العصرية.

23.محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان . (2008). *المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. عمان–الاردن: دار المسيرة.

24.مريم سياخن. (2020). متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية. *مجلة الامتياز لبحوث الإقتصاد والإدارة*، 03(02).

25.مصطفى رديف . (2015). إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي –دراسة حالة النظام المصرفي–. *مجلة الابتكار والتسويق* ، 03.

26.منير خطوي ، و مبارك لسلوس. (2020). النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح. *الواحات للبحوث والدراسات* ، 02(13).

27.منير خطوي، و هاجر عياد. (2021). العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا: مقومات النجاح والتحديات. *مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية*، 03(01).

28.موسى احمد عبدي عمر. (03 03, 2016). متطلبات تحوبل المصارف التقليدية الى المصارف الاسلامية في ليبيا "دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق". مالانج، قسم الاقتصاد الاسلامي، اندونيسيا: جامعة مولانا مالك ابراهيم الاسلامية الحكومية .

29.هواري معراج، و ادم حديدي. (2015). تنامي الصناعة المصرفية الاسلامية في الدول الاوروبية – بالاشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية–. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية*، 01(01).

30.وفاء حمدوش، لمياء عماني، و سمية بن علي . (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات. *مجلة الإقتصاد الجديد*، 4(12).

31.*وكالة الانباء الجزائرية*. (09 08, 2022). تاريخ الاسترداد 29 09, 2022، من صيرفة إسلامية: البنك الوطني الجزائري يطلق منتجات تمويلية عبر منصة "ديار دزاير": https://www.aps.dz/ar/economie/130239-2022-08-09-17-30-14

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Abu Umar , F. A. (2013). Regulatory Impediments to Islamic Finance: The UK. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 09(04).
2. Ahmad, A. U. (2006). The adoption of the UK finance bill proposals on Islamic finance into Islamic banking in Australia. *Review of Islamic Economics*, 10(1).

3. Ainley, M. M. (2007). *Islamic finance in the UK: Regulation and challenges.* London: The Financial Services Authority (FSA).
4. Belouafi, A., & Chachi, A. (2014). Islamic Finance in the United Kingdom: Factors Behind its Development and Growth. *Islamic Economic Studies*, 22(1).
5. Dewar , J., & Munib , H. (2021). *The Islamic Finance and Markets Law Review: United Kingdom.* London: Milbank LLP. Retrieved from https://thelawreviews.co.uk/title/the-islamic-finance-and-markets-law-review/united-kingdom
6. Fara , M. (2021, 07 08). *Islamic finance in the UK*. Retrieved 03 20, 2022, from keystone law: https://www.keystonelaw.com/keynotes/islamic-finance-in-the-uk,
7. gatehouse bank. (2022). *gatehouse bank*. Retrieved 03 25, 2022, from gatehouse bank: https://gatehousebank.com
8. Gohari, M. J. (2008). *Islamic Banking & Finance in the West with Concentrated Focus on the United Kingdom.* washington: US Official Position. Retrieved from https://slidetodoc.com/islamic-banking-finance-in-the-west-with-concentrated/
9. Hauser, A. (2020). *Why Islamic finance has an important role to play in supporting the recovery from Covid – and how the Bank of England's new Alternative Liquidity Facility can help.* uk: bank of England.
10. *History of BLME*. (2022). Retrieved 02 26, 2022, from BLME /Bank of London and The Middle East: https://www.blme.com/about-us/history/
11. ifsb, I. (2020). *Islamic financial Services Industry- stability Report 2020.* Malaysia: Islamic financial Services board .
12. Mohammed , A. (2021, 07 30). *A snapshot of the UK Islamic banking scene in 2021*. Retrieved 03 24, 2022, from Mohammed , Amin: https://www.mohammedamin.com/Islamic_finance/UK-Islamic-banking-scene-2021.html
13. ord-smith, r. (2015). *Islamic Finance in the UK.* uk: the city uk islamic finance market advisory group.
14. QIB (UK) , p. (2020). *Annual Report For the year ended 31 December 2020.* UK: QIB (UK) plc.
15. uk, t., & Investment. (2014). *UK Excellence in Islamic Finance.* britain: business is great.